

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٤٢**

الأربعاء، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة إيكيلز – كوري

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/369)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/369)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/369، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): إذ نتكلم الآن، فإن مؤتمر بروكسل بشأن دعم مستقبل سوريا والمنطقة على وشك إنهاء أعماله. ويمثل الاجتماع، الذي استضافه الاتحاد الأوروبي، وتشارك في رئاسته الأمم المتحدة، فرصة هامة لتجديد وتعزيز التزام المجتمع الدولي تجاه الشعب السوري. وقد أعاد المؤتمر التأكيد على أهمية تقديم المساعدة الإنسانية القائمة على الاحتياجات إلى جميع السكان المدنيين، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. ويجري جمع قدرا كبيرا من الأموال دعما لهذا الهدف.

وتأتي الالتزامات المتعهد بها في بروكسل في وقت حاسم، حيث الاحتياجات داخل الأراضي السورية لا يمكن أن تكون أكبر من أي وقت مضى. ومن بين الـ ١٣,١مليون شخص المحتاجين، هناك حوالي ٥,٦ ملايين نسمة في حاجة ماسة. وعلى الرغم من القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، فقد بلغت الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية أعلى المستويات منذ بداية النزاع. ففي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨، تحققت الأمم المتحدة من ٧٢ هجوم على مرافق الرعاية الصحية، مقارنة بـ١١٢ هجوما خلال عام ٢٠١٧ بأكمله. وفي الوقت نفسه، لا تزال إمكانية الوصول عبر خطوط التماس محدودة للغاية، إذ لم ترسل حتى الآن سوى خمس قوافل في عام ٢٠١٨. ولم تقم الحاجة قط لرد قوي من الدول الأعضاء أكثر من الآن.

فأكثر من ١٦٠ ٠٠٠ شخص تركوا الغوطة الشرقية في الفترة من ٩ آذار/مارس إلى ١٥ نيسان/أبريل، بعد أسابيع من القتال. ومن بينهم، ذهب ٩٢ ٠٠٠ شخص إلى مواقع المشردين داخليا في ريف دمشق. وحوالي ما يقرب ٤٥ ٠٠٠ شخص منهم بقوا في تلك المواقع، وهو ما يمثل ضعف طاقتها تقريبا. وتستجيب الأمم المتحدة وشركاؤها للاحتياجات الإنسانية المتزايدة من النازحين من خلال توفير الغذاء والمأوى والرعاية الصحية وغيرها من خدمات المساعدة والحماية. بيد أن المساعدة وحدها لا تكفي؛ ومن الملحّ فتح مواقع إضافية من أجل كفالة القدر الكافي من الحيز المعيشي لجميع المشردين داخليا.

وتم نقل حوالي ٧١ ٠٠٠ شخص من الغوطة الشرقية ومنطقة شرق القلمون إلى شمال غرب سورية منذ منتصف آذار/مارس. وفي إدلب، يمثل الافتقار إلى السكن، واستمرار القتال وانعدام الأمن تحديات مستمرة. وتمثلت آخر تحركات

الأشخاص في استيعابهم في منطقة عملية درع الفرات في شمال حلب. ومع ذلك لا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى هذه المناطق محدودة، ورهنا بالقيود التي تفرضها السلطات المحلية في هذا الصدد.

ولئن كانت الغوطة الشرقية لم تعد محاصرة، إذ إنها أصبحت تحت سيطرة الحكومة السورية، لم يتم السماح للأمم المتحدة بالوصول إلى دوما، حيث يقدر أن ٧٠ ٠٠٠ شخص لا يزالون بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية بعد سنوات من الحصار وأشهر تحت القصف والغارات الجوية المكثفة. لقد سُمح للأمم المتحدة لأخر مرة بالوصول إلى دوما قبل أكثر من شهر، في ١٥ آذار/مارس، مع مساعدة غذائية لـ ٢٦ ١٠٠ شخص فحسب. كما أن الأمم المتحدة تحتاج إلى الوصول العاجل إلى المناطق المحاصرة سابقا وهي النشابية، وكفر بطنا، وسقبا، وحمورية، حيث نتوقع أن تكون الاحتياجات ضخمة. أما في الغوطة الشرقية وما حولها وحدها، فيوجد حاليا فجوة تمويلية، تبلغ ٩٥ مليون دولار، في مساعدة السكان المحتاجين.

وفي أواخر الأسبوع الماضي، أدت أعمال القتال بين القوات الحكومية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في منطقة مخيم اليرموك المحاصرة والمناطق المجاورة، عن تقارير بوقوع خسائر في صفوف المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية. إن نقاط الدخول لأكثر من ٦٦ ٠٠٠ محتاج مغلقة عمليا. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين في مناطق جنوب دمشق، ولكن الموافقات المطلوبة، وضمانات المرور الآمن ضرورية.

وفي الوقت نفسه، كانت هناك تصعيد مقلق للعنف بين القوات الحكومية وجماعات معارضة مسلحة غير التابعة للدولة في شمال ريف حمص وجنوب محافظة حماة، مما يؤثر على ما يقدر بحوالي ٢١٠ ٠٠٠ نسمة في المنطقة. وتلقت الأمم المتحدة تقارير عن الضربات الجوية والهجمات الأرضية التي أسفرت عن عشرات الإصابات في صفوف المدنيين، وتدمير البنية التحتية المدنية والتشريد. ويأتي هذا في خضم تقارير عن مفاوضات للتوصل إلى اتفاق محلي بين أطراف النزاع.

وفي محافظة إدلب، لا تزال الحالة كارثية، مع ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص تم تشريدهم منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر، بالإضافة إلى عشرات الآلاف الذين نزحوا من الغوطة الشرقية ومنطقة شرق القلمون. وببساطة، ليس هناك مزيد من المواقع أو أماكن الإيواء لاستيعاب الغالبية العظمى من الوافدين الجدد. لقد ازدادت عدد مشردي إدلب بنسبة ٢٥. في المائة مقارنة بعدد المشردين قبل عام واحد، حيث إن ١,٢ مليون شخص من المليوني نسمة في المحافظة الآن مشردون، وكثير منهم تم تشريده عدة مرات. إن هذه الحالة الشديدة للغاية توجد ضغطا غير معقول على المجتمعات المضيفة. بالإضافة إلى ذلك، وفي الأسابيع الأخيرة أصابت الغارات الجوية المستشفيات والأسواق وكانت قريبة جدا من أماكن إيواء المشردين داخليا، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل العشرات من المدنيين، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال. وقد أضاف القتال بين هيئة تحرير الشام وغيرها من الجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة مزيدا من انعدام الأمن. وتوفر منظمات الإغاثة المساعدة، بما في ذلك الرعاية الصحية، والمياه النظيفة، والمرافق الصحية، والتعليم. ومن أجل الاستمرار في المساعدة، فإن التمويل لازم.

وفي محافظة حلب، وبين منتصف كانون الثاني/يناير ومنتصف آذار/مارس، تم تشريد حوالي ١٣٧ ٠٠٠ شخص من جراء القتال في لواء عفرين. لقد فرّ معظم الناس إلى تل رفعت والمناطق المحيطة به. ولا تزال حرية التنقل تمثل مشكلة بالنسبة للمشردين. وتفيد التقارير بأن العديد من المشردين داخليا لا يزالون يمنعون من الانتقال إلى مدينة حلب، ويتعين على الأشخاص الذين لديهم الآن إحالات لاسباب طبية أن ينتظروا ١٥ يوما للحصول على تصريح بالسفر إلى مدينة حلب للرعاية

الطبية. ولئن كانت هناك بعض التقارير عن عمليات عودة جارية إلى عفرين، فإن حركة العودة إلى عفرين لا تزال محدودة للغاية إذ يُزعم بأنه يجري منع الناس من العودة. وقد كثفت الأمم المتحدة وشركاؤها الاستجابة للمشردين بعمليات تسليم المنتظمة إلى المنطقة. ففي الفترة من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل، ومن خلال العمليات عبر الحدود من تركيا، أرسلت وكالات الأمم المتحدة مساعدات غذائية لأكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص، فضلا عن مواد الرعاية الصحية وغيرها من المواد التي تمس الحاجة إليها. ومن الضروري توفر إمكانية الوصول المستمرة إلى عفرين.

وفي ١ نيسان/أبريل، أرسلت الأمم المتحدة بعثة تقييم إلى الرقة. ومنذ إجبار تنظيم الدولة الإسلامية على مغادرة الرقة في تشرين الأول/أكتوبر، عاد ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ شخص إلى مدينة الرقة. بيد أن الظروف ليست مواتية للعودة نظرا للتلوث بالذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة على نطاق واسع، والأضرار الشديدة التي لحقت بالهياكل الأساسية وانعدام الخدمات الأساسية.

فهناك أكثر من ٥٠ حالة إصابة تسجل كل أسبوع بسبب مخلفات الحرب من المتفجرات. وما يقدر بـ ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من المباني داخل مدينة الرقة مدمرة أو متضررة.

وعلى الرغم من أن الخدمات العامة آخذة في العودة ببطء، مع فتح المخابز وإمكانية وصول محدودة للخدمات الصحية، فإن المدينة تفتقر إلى الكهرباء والاتصالات المتنقلة ولا تُضَخ المياه إلى بقدر محدود جدا إلى ضواحي المدينة. ويعاني ما يصل إلى ٩٥ في المائة من الأسر التي عادت إلى الرقة من انعدام الأمن الغذائي. وقد أعيد فتح بعض المدارس، على الرغم من أنها تفتقر إلى المواد المدرسية واللوازم الأخرى. وقد أخذت وكالات الأمم المتحدة، في أعقاب تقييم ١ نيسان/أبريل، تخطط لعمليات إيصال إمدادات لتكملة الأنشطة الجارية للمنظمات الإنسانية الناشطة بالفعل داخل الرقة. وهي كذلك ستكمل الاستجابة للمشردين والمحتاجين في جميع أنحاء شمال شرق سورية، حيث يتلقى ٩٠٠ ٠٠٠ شخص المساعدات شهريا.

أود أن أنتقل الآن إلى التكلم عن ركبان حيث لا يزال ٥٠ ٠٠٠ شخص على طول الحدود السورية – الأردنية بحاجة ماسة إلى المساعدة، إذ إن آخر مساعدة قدمت لهم من الأردن كانت في كانون الثاني/يناير. وقد حصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري على تصريح من السلطات السورية في ٨ آذار/مارس لتنظيم قافلة مساعدات إنسانية من دمشق، وفي ١٩ آذار/مارس حصلت الأمم المتحدة على إذن بالانضمام إلى تلك المهمة. وفي البداية، كان تصور العملية الإنسانية أن تتم عملية إنزال، وتوزع المعونة عن طريق القادة المحليين. ومؤخرا جدا، شملت المناقشات الدخول إلى المخيم لتقديم المساعدة مباشرة إلى الناس. وتواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لجعل ذلك الأمر ممكنا وضمان أن يتلقى المحتاجون العون الذي يحتاجونه حاجة ماسة بشكل آمن. ويتواصل، في الوقت نفسه، تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية والمياه عبر الحدود من الأردن.

ولم يسبق لاحتياجات السوريين، في أعقاب سبع سنوات من النزاع الذي ما زال يشهد تصعيدا، أن كانت ماسة إلى هذه الدرجة. وقد أظهر مؤتمر بروكسل عزم المجتمع الدولي الواضح على وضع سورية على رأس جدول أعماله، وعلى ضمان توفير المساعدة الفورية لإنقاذ الحياة لجميع المحتاجين. ولكن، يجب أن تحول تلك الالتزامات إلى خطوات ملموسة. ويجب تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) على وجه السرعة. فالقرار يشدد على عدد من المجالات للتنفيذ، ولكن أود أن أسلط الضوء على ثلاثة منها بصفة خاصة حيث اعتقد أنه من الممكن إحراز تقدم فيها الآن:

أولا، نحن بحاجة إلى أن نرى خطوات حازمة تتخذ لضمان أن تحترم جميع الأطراف قواعد الحرب. فيجب توفير الحماية للمدنيين، مع أخذ حيطة زائدة لتجنيبهم وتجنيب البنية التحتية

التي يعتمدون عليها المخاطر. ويجب أن تتوقف الهجمات على المستشفيات بصفة خاصة. ويجب توفير العلاج للجرحى والمرضى ويجب مدهم بالعلاج والرعاية التي يحتاجون إليها.

ثانيا، يجب ضمان الوصول الآمن والمستمر ومن دون عوائق إلى جميع المحتاجين، بحيث يمكن إيصال المعونة إلى المحتاجين. وذلك يعني أنه يجب إصدار خطابات التيسير، للسماح بنشر القوافل عبر خطوط التماس كل أسبوع، وعلينا، في الوقت نفسه، أن نرى إمكانية وصول إلى المناطق التي شهدت مؤخرا تغييرا في الجهات المسيطرة تتاح لعمليات إيصال منتظمة.

ثالثا، عند نشر القوافل، يجب وقف إزالة المواد الطبية. فليس ثمة من سبب يجعل المواد، التي سبق الاتفاق على إيصالها مع السلطات، تُزال في اللحظة الأخيرة. فهناك مواد أساسية منقذة للحياة، ويجب أن يسمح بها في شاحناتنا.

وأقتبس من الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية، في رسالة بالفيديو إلى مؤتمر بروكسل الثاني بشأن سورية قبل يومين:

> ”لقد لمست، في معتكف مجلس الأمن مؤخرا، قبل بضعة أيام في السويد، وجود التزام قوي بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية – وبالتغلب على العقبات التي تحول دون إيصال المعونة إلى جميع السوريين.“

ونحن مدينون لشعب سورية بأن نبني على الزخم وأن نرى تحسنا ملموسا على الأرض.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة مولر على إحاطتها الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.